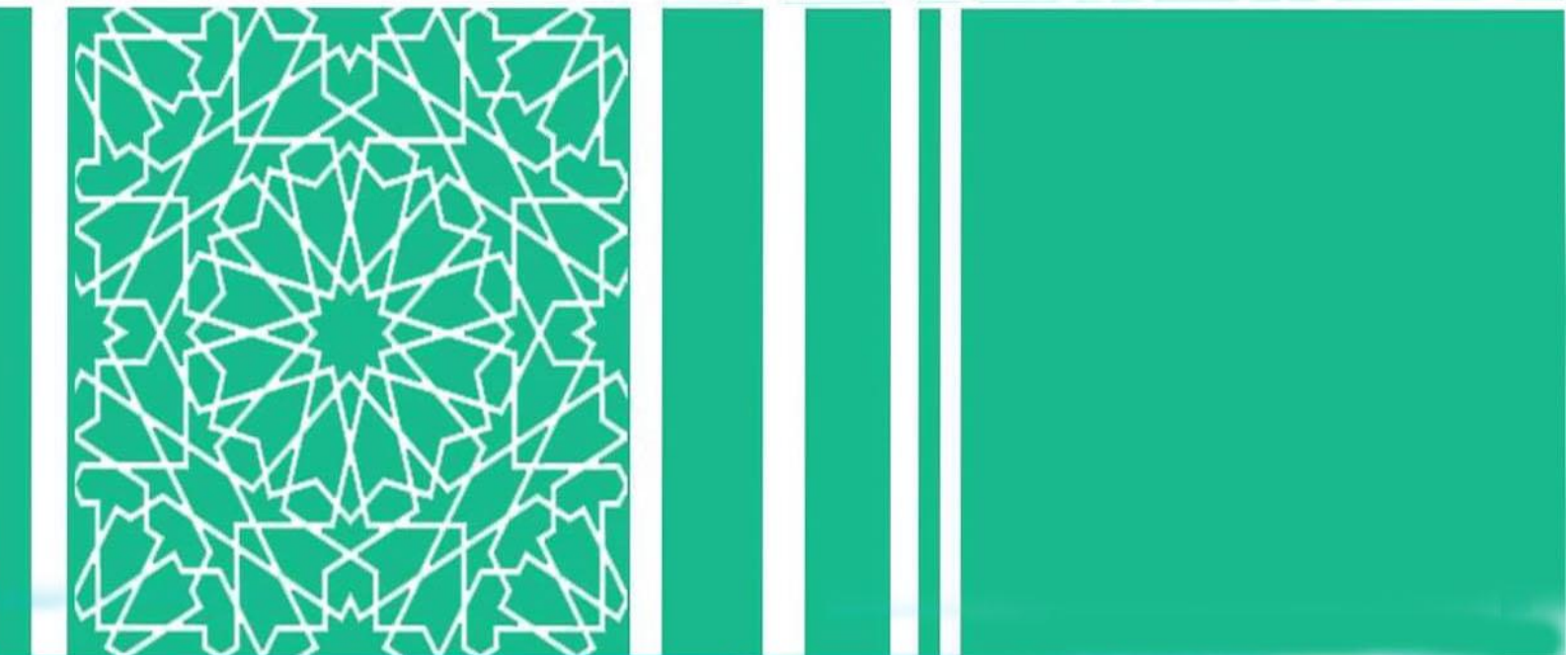




التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2020/10/24-18)

العدد 2020/40

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
Postal Address	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي	
	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	العنوان البريدي
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254	
Web Site:	www.cb.gov.sy	الموقع الإلكتروني	
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط	
E-mail	research@cb.gov.sy	البريد الإلكتروني	
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف	
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس	

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2020/40

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع كل من: أسعار الذهب محلياً، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري؛ تطبيق المعيار 9 والمعيار الإسلامي 30 في مواجهة تداعيات الحرب ونتائجها.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ إقرار خطة متكاملة لتعويض المتضررين من الحرائق في اللاذقية وطرطوس وحمص ومنطقة الغاب.
- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ رفع سعر ليرة المازوت الصناعي والتجاري.

❖ اقتصادات العربية:

- المغرب؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من عام 2020.

❖ اقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ انخفاض ناتج البناء في شهر آب من عام 2020، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آب من عام 2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مؤشر سوق الإسكان في شهر أيلول من عام 2020، وانخفاض مطالبات البطالة الأمريكية.
- المملكة المتحدة؛ ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر أيلول من عام 2020.
- روسيا؛ انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر أيلول من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع كل من: مبيعات التجزئة، ومتوسط أسعار المساكن الجديدة في شهر أيلول من عام 2020.
- اليابان؛ استقرار أسعار المستهلك في شهر أيلول من عام 2020.
- تايوان؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر أيلول من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ مدونة: الأسواق الصاعدة والواعدة: الأدوات السياسية في أوقات الضغط المالي.

❖ أوراق عمل بحثية:

- ❖ البنك الدولي؛ تأثير الأحداث السلبية الرئيسية في الإنتاجية.
- ❖ البنك الدولي؛ المكسيك بحاجة إلى تطور مالي الاستجابة لـ Covid-19 وما بعده.

❖ اقتصاد الأسبوع:

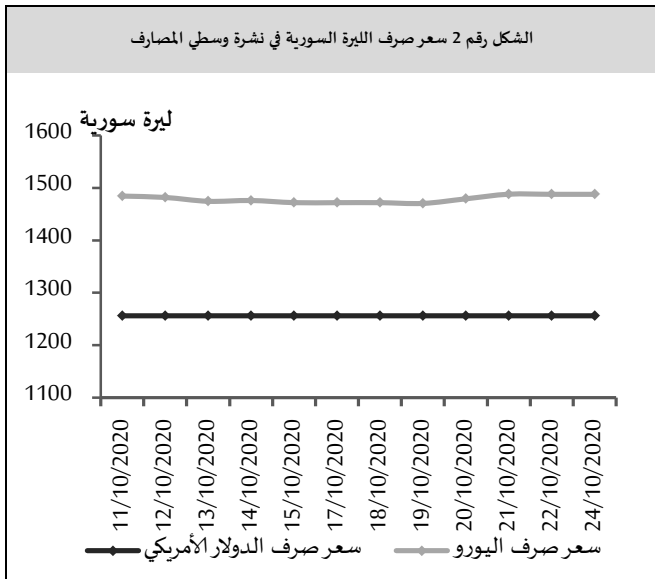
- زيمبابوي: اقتصاد يعاني تضخم مفرط.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسية:

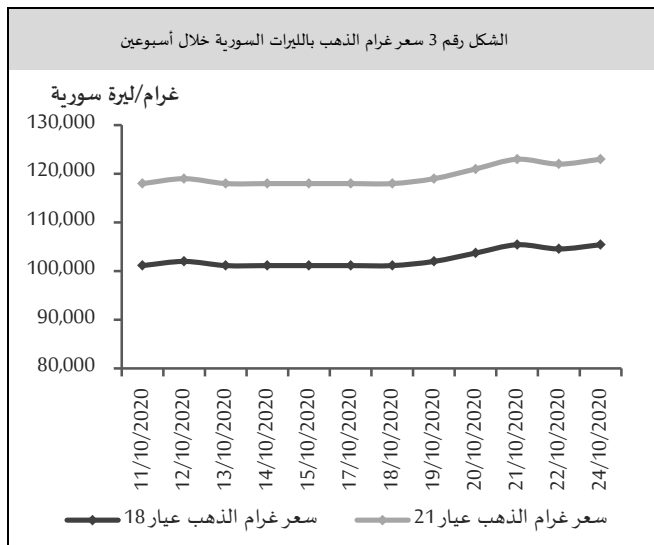
سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,494.97 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,478.94 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 16.03 ليرة سورية (بمعدل 1.08%) (الشكل رقم 1).

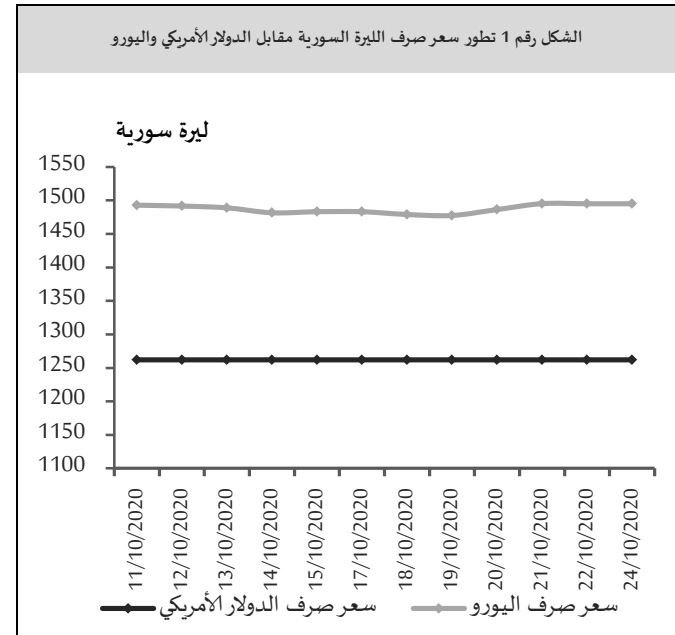


أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 105,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 101,143 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 4,286 ليرة سورية (بمعدل 4.24%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 123,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 118,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 5,000 ليرة سورية (بمعدل 4.24%) (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 6.5 دولار أمريكي إلى 1,905.20 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 0.34%.



المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.



سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,487.86 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,471.91 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 15.95 ليرة سورية (بمعدل 1.08%) (الشكل رقم 2).

القطاع المصرفي السوري:

تطبيق المعيار 9 والمعيار الإسلامي 30 في مواجهة تداعيات الحرب ونتائجها:

استهدفت العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب الفعاليات الاقتصادية السورية ولا سيما القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، باعتبارها العصب الحيوي والشريان الرئيس للاقتصاد السوري، وهو ما أدى إلى ضغوط كبيرة على المصارف أُضيفت إلى آثار الحرب الإرهابية على البلاد.

وفي إطار دوره الرقابي والإشرافي ومواكبةً منه للواقع الصعب بادر مصرف سورية المركزي إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، حيث اعتمد أحدث المعايير الصادرة في مجال العمل المصرفي لمواجهة تلك التحديات، ولعل الخطوة الأبرز التي اتخذها المركزي مؤخراً في هذا المجال هي اعتماد التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9، ومعيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 (الصادرين بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 لعام 2019) وذلك بهدف رفع مستوى الأمان، والوصول إلى مستويات أعلى من الملاءة المالية للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة لتعزيز متانة القطاع المصرفي وضمان استمرارية عمله وامتصاص نتائج الحرب والعقوبات وتداعياتهما، ليس فقط على المصارف السورية، وإنما أيضاً على أي مؤسسة تتعامل مع تلك المؤسسات.

وقد نقل اعتماد تعليمات هذين المعيارين عمل القطاع المصرفي السوري إلى منحنى جديد ركيزته الأساسية ربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، من خلال بناء نموذج جديد لتكوين المخصصات يقوم على أساس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس المحققة، وعليه فقد تم رفع سوية المخصصات الاحترازية للخسائر المتوقعة على التسهيلات الائتمانية كافة خلال مراحل العمر الائتماني المتوقع. ويتم تصنيف العميل ائتمانياً على ثلاث مراحل وفق مؤشرات كمية ونوعية؛ المرحلة الأولى: يتم تصنيف العميل فيها عند التزامه بعدد من الشروط مجتمعة، ومنها التزامه بشروط منح

التسهيل الائتماني، وسداد أصل الدين وفوائده ضمن المهل مع السماح بمدة تأخير لا تتجاوز 30 يوم وبالإضافة إلى شروط أخرى، ومع ذلك يُطلب من المصرف تشكيل مخصص يتناسب مع احتمالية تعثر العميل، بينما يتم تصنيف العميل في المرحلة الثانية في حال تحقق مجموعة من الشروط، كتأخر العميل في سداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 30 يوم، والتغيرات المهمة في مؤشرات السوق، وجدول التسهيلات، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار (في هذه المرحلة) منع المصرف من منح أي تسهيلات ائتمانية إضافية للعميل إلى حين تحسين تصنيفه الائتماني ليصل إلى المرحلة الأولى، مع الطلب إلى المصرف حجز مخصصات إضافية للمخصصات المطلوبة للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الأولى. في حين يصنف العميل في المرحلة الثالثة في حال تحقق شروط معينة، كعدم قدرة العميل أو عدم رغبته بالسداد، أو تأخره بسداد أصل الدين أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم، وسواها من الظروف المشابهة، ويمنع العملاء المصنفين ضمن هذه المرحلة من الحصول على أي تسهيلات ائتمانية جديدة من القطاع المصرفي، مع الطلب إلى المصرف حجز مؤونات تعادل كامل قيمة الدين مع الأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات المأخوذة، ويتم تحسين تصنيف العميل وفق ضوابط صارمة (محددة بقرار مجلس النقد والتسليف المذكور أعلاه). ومن المحتمل أن يؤدي تطبيق هذين المعيارين إلى زيادة حجم المخصصات الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في أرباح المصارف وبالتالي التأثير في رأس المال النظامي، أو الحد من قدرة المصارف على الإقراض، وقد نجح التطبيق العملي لهذين المعيارين في الحفاظ على نسب الضوابط الاحترازية على مستوى القطاع المصرفي ككل ولكل مصرف على حدة ضمن النسب والحدود النظامية الصادرة بقرارات مجلس النقد والتسليف التي تتوافق مع المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل الرقابي المصرفي والمعايير العالمية المثل، وهي نتيجة نموذجية تم تحقيقها نتيجة اعتماد مصرف سورية المركزي في توجهاته للمصارف سياسة قائمة على تعزيز

التنسيق بين إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات، بغرض تحقيق التكامل والتوافق بين المالية والمخاطر وحفظ البيانات التاريخية، وبالتالي خلق البنية التحتية والأنظمة وتقنيات تقييم المخاطر كأساس للانتقال إلى تطبيق المعيار والبدء بحصاد نتائج الإيجابية في تدعيم أسس العمل المصرفي.

ويتمثل الأثر المباشر لتطبيق هذين المعيارين في زيادة المخصصات، أما الأثر غير المباشر فتجلى باستهداف ذراعي العمل المصرفي (الودائع والقروض) في آن معاً، وبالنسبة للودائع فإن من شأن تطبيق المعيار رقم 9 تعزيز ثقة المودعين بالمصارف لكون هذه الأخيرة ستوفر ضمانات أكثر وحماية أوفر الأمر الذي يمكن المصارف من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء في أي وقت، في حين يؤدي تطبيق المعيار (بالنسبة للقروض) إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حماية لأصول المصارف من مخاطر عدم السداد، فضلاً عن آثار تطبيق المعيار في مكونات كفاية رأس المال وبالتالي زيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وإجراء حوكمة سليمة على مستوى اتخاذ قرار المنح الائتماني. ويتدقيق مدى كفاءة قرارات مصرف سورية المركزي ومنعكساتها على أداء القطاع المصرفي، يُلاحظ توليفة متنوعة من المؤشرات والتي يبرز منها انخفاض نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في عام 2019 إلى 16.2% مقارنة بنسبة 41.89% في عام 2016، إلى جانب انخفاض نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية من 56.9% في عام 2016 إلى 52.5%، وانخفاض نسبة المؤنونات إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2016 إلى 6.8% عام 2019، حيث حافظت نسبة كفاية رأس المال على قيم مرتفعة بلغت نحو 16.5%، في حين حقق إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 19.4% في عام 2019 وبنسبة 74.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، ومن جانب آخر فقد حقق إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بلغ 18% في عام 2019 ونسبة 89% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019،

أما إجمالي التسهيلات فقد حقق نمواً بلغ 44% في عام 2019 ونسبة 58.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019. بالنتيجة وتأسيساً على ما سبق فإن المصارف وبموجب تطبيقها للمعيارين السابقين والقرارات النازمة لعملها قد حققت مؤشرات إيجابية انعكست على ميزانياتها سواء لجهة منح القروض، أم لجهة انخفاض نسبة القروض المتعثرة مقارنة بحجم المحفظة الائتمانية، أو تحقيق نسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى المحدد عالمياً وحسب قرارات مجلس النقد والتسليف بـ 8%، أو توفر سيولة نقدية متاحة للتوظيف والتي تجلت بارتفاع نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 7,444.85 نقطة مقارنةً بمستوى 7,419.25 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع بلغت 0.35%، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسهم 6 شركات هي: الشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع بلغت 11.2%، والعقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع 10.28%، وبنك سورية والمهجر بنسبة ارتفاع 5.45%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة ارتفاع بلغت 2.26%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 0.94%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 0.66%، وسجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية ارتفاعاً إلى مستوى 157 مليون ليرة سورية، مقارنةً بمستوى 119 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 206 ألف سهم، مقارنةً بمستوى 145 ألف سهم في تداولات الأسبوع السابق، وقد شملت هذه التداولات 310 صفقة مقارنةً بـ 268 صفقة في الأسبوع السابق.

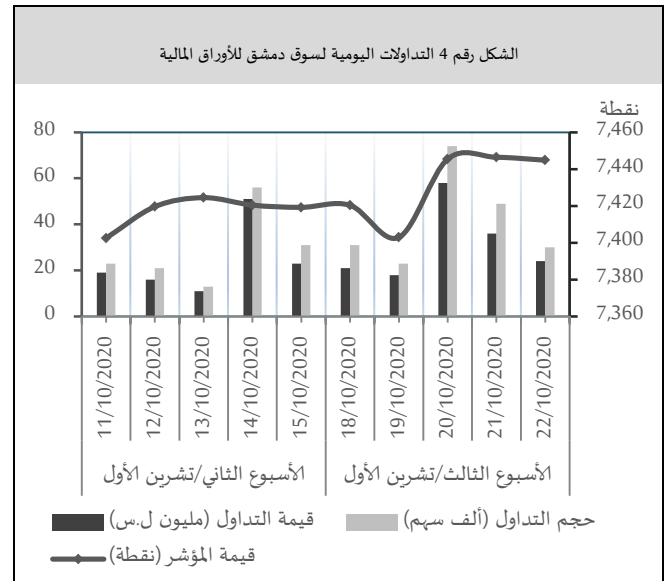
وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي: بنك البركة سورية متصدراً بنسبة استحواذ 37.22% وحجم تداول 60,289 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 18.57% وحجم تداول 34,439 سهم، وبنك سورية والمهجر بنسبة استحواذ 9.61% وحجم تداول 24,880 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 7.94% وحجم تداول 18,081 سهم، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 7.09% وحجم تداول 20,910 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 6.22% وحجم تداول 13,631 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 3.65% وحجم تداول 5,160 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 2.24% وحجم تداول 9,359 سهم، وشركة إسمنت البادية بنسبة استحواذ 1.94% وحجم تداول 2,828 سهم، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة استحواذ 1.65% وحجم تداول 3,754 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 1.30% وحجم تداول 4,736 سهم، وبنك بيبيلوس سورية بنسبة استحواذ 1.06% وحجم تداول 3,545 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

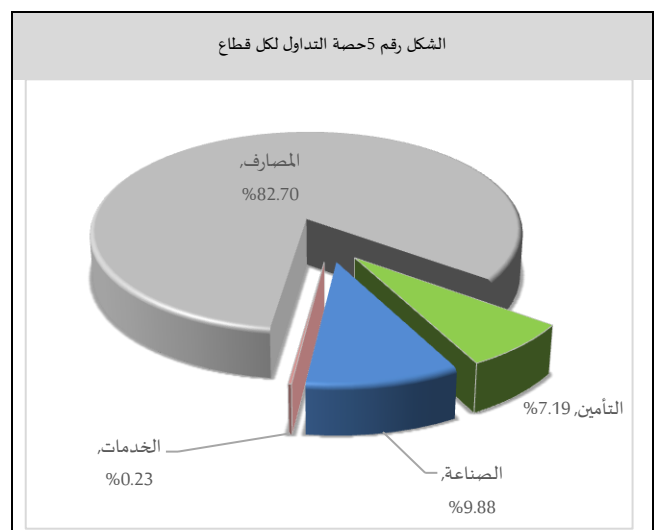
رئاسة مجلس الوزراء: إقرار خطة متكاملة لتعويض المتضررين من الحرائق في اللاذقية وطرطوس وحمص ومنطقة الغاب:

تنفيذاً لتوجيهات السيد الرئيس بشار الأسد باتخاذ إجراءات سريعة لتخفيف المعاناة على الأهالي المتضررين من الحرائق في اللاذقية وطرطوس وحمص ومنطقة الغاب، أقر مجلس الوزراء خطة متكاملة لتعويض المتضررين وتمكينهم من إعادة زراعة أراضيهم واستثمارها من جديد وتثبيتهم فيها. وتتضمن الخطة تقديم دعم مادي مباشر للفلاحين عن كامل قيمة الموسم المتضرر نتيجة الحرائق، على أن يتم منحهم 50% من القيمة خلال العام الحالي و25% في كل من العامين القادمين. وشملت الخطة دراسة مشروع صك تشريعي يتضمن منح الفلاحين



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

سيطر قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت إلى مستوى 82.70% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 84.69% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 9.88% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 10.95% في تداولات الأسبوع السابق، بينما ارتفعت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 7.19% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 4.26% في تداولات الأسبوع السابق، وارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى مستوى 0.23% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 0.10% في تداولات الأسبوع السابق، بينما لم يجري تداول على قطاعي الاتصالات والزراعة.



المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

المتضررين من الحرائق قروضاً معفاة من الفوائد، على أن تتم
جدولة الديون السابقة وإعفاؤهم من فوائد وغرامات التأخير.
كما قرر المجلس ترميم المنازل المتضررة وتقديم دعم للفلاحين
تعويضاً عن الأبقار النافقة جراء الحرائق يتضمن إعفاءهم من
نصف قيمتها ومنحهم قروضاً بدون فوائد وبأقساط ميسرة
لتسديد باقي القيمة، وتخصيص 59 آلية هندسية ثقيلة لإعادة
تأهيل الأراضي لوضعها في الاستثمار من جديد. كما قرر توزيع
الغراس والنباتات العطرية على المتضررين مجاناً، وإدراج الأسر
التي تضررت مواسمها في بيانات العمل الإغاثي، وتشميل قرية
بلورة في محافظة اللاذقية بالمشروع الوطني للتحويل للري
الحديث لإعادة ترميم شبكات الري، بحيث يتحمل صندوق
التحول للري الحديث نحو 60% من قيمة تلك الشبكات.

وأكد رئيس المجلس أن الحكومة مستمرة بدعم مادة المازوت
المخصصة للتدفئة والنقل والزراعة وإنتاج الخبز، مع
الاستمرار بتغذية المعامل والمدن الصناعية بالتيار الكهربائي
على مدار الساعة، مبيناً أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير
مادة القمح وضرورة إدراج ترميم الصوامع والمطاحن في
أولويات العمل للعام القادم. واعتمد المجلس الصيغة النهائية
لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021
البالغة 8,500 مليار ليرة سورية. وفي هذا السياق شدد رئيس
مجلس الوزراء على ضرورة ضبط الإنفاق وتوجيه اعتمادات
الدعم الاجتماعي لمستحقيها بالشكل الأمثل، ووضع تصورات
لتلافي أي خلل في تأمين حاجة المواطنين من جميع المواد
وضرورة تطوير الصناعات التصديرية. وطلب المجلس من
وزارتي الزراعة والنفط توفير مادة المازوت لزراعة المواسم
الشتوية وضمان وصولها للفلاحين وفق آلية ملائمة، ودراسة
إمكانية تأمين قسم من إنتاج مصفاة حمص من الفحم
البترولي لتغطية حاجة المداجن منها بما يسهم في دعم قطاع
الدواجن.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؛ رفع سعر ليتر
المازوت الصناعي والتجاري:

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يقضي
برفع سعر ليتر المازوت الصناعي والتجاري الحر إلى 650 ليرة
سورية وليتر البنزين أوكتان 95 إلى 1050 ليرة سورية. وأكدت
الوزارة أن سعر ليتر مازوت التدفئة بقي دون أي تغيير أو
تعديل بـ 180 ليرة سورية وكذلك بالنسبة لباقي القطاعات
كالنقل والزراعة والقطاع العام كما لم يطرأ أي تعديل على
سعر ليتر المازوت المخصص للأفران الترمينية وبقي على سعره
بـ 135 ليرة سورية. كما أكدت أن تعديل سعر ليتر المازوت
الصناعي والتجاري جاء نظراً للتكاليف الكبيرة التي تتكبدها
الحكومة لتأمين المشتقات النفطية في ظل الحصار الجائر الذي
تفرضه الإدارة الأميركية على الشعب السوري ويهدف تأمين
حاجة الصناعيين الفعلية من المازوت والحد من عمليات
تهريب المادة إلى دول الجوار.

الاقتصادات العربية:

المغرب؛ ارتفاع معدل التضخم السنوي في شهر أيلول من
عام 2020:

ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 1.4% في شهر أيلول من عام
2020، مقارنةً بـ 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته، ليصل
إلى أعلى مستوى له منذ شهر آذار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار
كل من: المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، والمشروبات
الكحولية والتبغ. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك
بنسبة 0.3%، بعد ارتفاعها بنسبة 1.4% في الشهر السابق من
العام ذاته.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

انخفاض ناتج البناء في شهر آب من عام 2020:
انخفض إنتاج البناء بنسبة 0.9% في شهر آب من عام 2020،
بعد انخفاضه بنسبة 3.4% في الشهر السابق من العام ذاته،
ويعود ذلك إلى انخفاض نشاط البناء. وعلى أساس شهري؛

ارتفع إنتاج البناء بنسبة 2.6% في شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 0.3% في الشهر السابق من العام ذاته.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في شهر آب من عام 2020:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 54.4 نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 53.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهي أكبر زيادة في نشاط المصانع منذ شهر آب من عام 2018. ويعود ذلك إلى تسارع نمو كل من: الإنتاج، والطلبات الجديدة.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتفاع مؤشر سوق الإسكان في شهر أيلول من عام 2020: ارتفع مؤشر سوق الإسكان إلى 85 نقطة في شهر تشرين الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 83 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته. حيث ارتفع المؤشر الفرعي الحالي للأسرة الواحدة، وارتفع مقياس مبيعات المنازل خلال الأشهر الستة السابقة، في حين بقي المؤشر الفرعي للمشتريين المحتملين ثابتاً.

انخفاض مطالبات البطالة الأمريكية:

انخفض عدد الأمريكيين الذين قاموا بملء طلبات إعانة البطالة إلى 787 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 17/10/2020، مقارنةً بـ 842 ألف طلب في الأسبوع السابق.

الاقتصاد البريطاني:

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر أيلول من عام 2020: ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس شهري بنسبة 1.5% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 0.9% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الخامس على التوالي من ارتفاع مبيعات التجزئة، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من: المواد الغذائية، والسلع المنزلية، ومواد الحداث.

الاقتصاد الروسي:

انكماش الناتج المحلي الإجمالي في شهر أيلول من عام 2020: انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.3%) في شهر أيلول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة (3.7%) في الشهر السابق من

العام ذاته. وعلى أساس سنوي؛ انكماش الاقتصاد بنسبة (3.8%) في الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بانخفاضه بنسبة (8%) في الربع السابق من العام ذاته.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين:

ارتفاع مبيعات التجزئة في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفعت مبيعات التجزئة على أساس سنوي بنسبة 3.3% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الشهر الثاني على التوالي من الارتفاع في تجارة التجزئة، ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات كل من: السيارات، والملابس والأحذية، الأطعمة والمشروبات، والأدوية.

ارتفاع متوسط أسعار المساكن الجديدة في شهر أيلول من عام 2020:

ارتفع متوسط أسعار المساكن الجديدة في 70 مدينة رئيسية في الصين على أساس سنوي بنسبة 4.6% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 4.8% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو أقل زيادة في أسعار المساكن منذ شهر شباط من عام 2016، حيث أثار تفشي جائحة Covid-19 الخوف لدى المشتريين المحتملين من السفر إلى الخارج وإجراء أي صفقة. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المساكن الجديدة بنسبة 0.4% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.6% في الشهر السابق من العام ذاته.

اليابان: استقرار أسعار المستهلك في شهر أيلول من عام 2020:

بقيت أسعار المستهلكين في اليابان على أساس سنوي مستقرة دون تغيير في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعها بنسبة 0.2% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث استمر تفشي جائحة Covid-19 في إعاقه الاستهلاك. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلكين بنسبة 0.1% في شهر أيلول من عام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر السابق من العام ذاته.

تايوان؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر أيلول من عام 2020؛ ارتفع الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 10.73% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعه بنسبة 3.6% في الشهر السابق من العام ذاته، هو أكبر ارتفاع في ستة أشهر، ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج التصنيع، والتعدين واستغلال المحاجر، وانتعاش إنتاج إمدادات الكهرباء والغاز. وعلى أساس شهري؛ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 2.18% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بنسبة 2.62% في الشهر السابق من العام ذاته.

المنظمات والهيئات الدولية

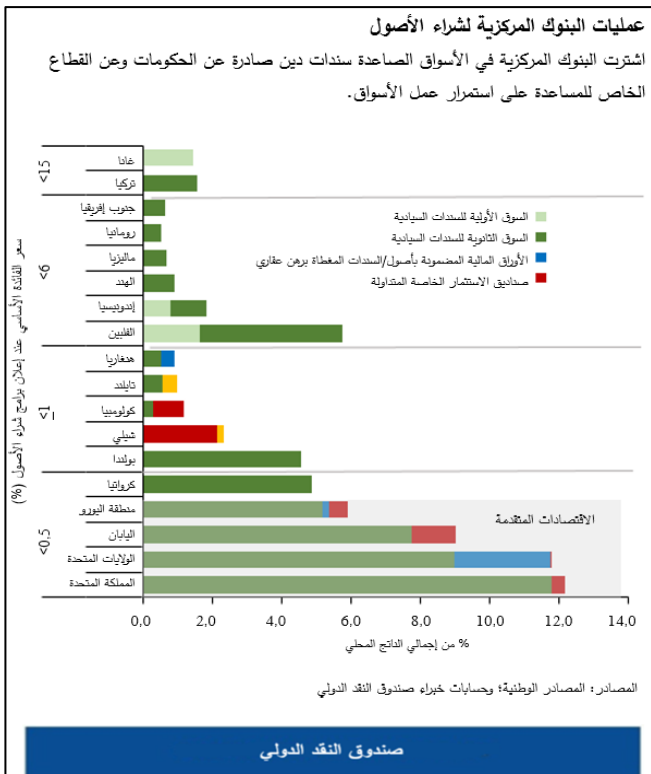
صندوق النقد الدولي؛ مدونة: الأسواق الصاعدة والواعدة: أدوات السياسات في أوقات الضغط المالي:

بعد الضربة غير المسبوق التي أصابت النشاط الاقتصادي في اقتصادات الأسواق الصاعدة من جراء جائحة Covid-19، يُتوقع أن ينكمش ناتجها الاقتصادي بنسبة (3.3%) في عام 2020. وقد بادرت المصارف المركزية في مختلف الأسواق الصاعدة بتحرك سريع وقوي لمواجهة الأزمة من خلال إجراءات غير مسبوق. ولتحقيق ذلك، استخدمت مجموعة متنوعة من أدوات السياسات، وتمكنت إلى حد كبير، من المساعدة على استقرار الأسواق وضمان استمرار عملها.

ومن أهم الإجراءات المتبعة؛ تخفيض أسعار الفائدة، والتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، وخفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، مما وفر سيولة للنظام المالي وخفف شدة أوضاع الائتمان. وللمرة الأولى، أطلق حوالي 20 مصرفاً مركزياً في الأسواق الصاعدة عملية تيسير كمي - وهو ما يعرف رسمياً باسم "برامج شراء الأصول" - عن طريق شراء دين الحكومة والقطاع الخاص لتخفيف الضغوط والمساعدة على استمرار عمل الأسواق.

التيسير الكمي؛ للمرة الأولى في الأسواق الصاعدة: تباينت دوافع التيسير الكمي لدى المصارف المركزية المختلفة في الأسواق الصاعدة. وكما يوضح الرسم البياني أدناه، يمكن إرجاع مشتريات الأصول إلى ثلاثة أهداف رئيسة للسياسة النقدية. أولاً، بادرت المصارف المركزية التي تتجاوز أسعار

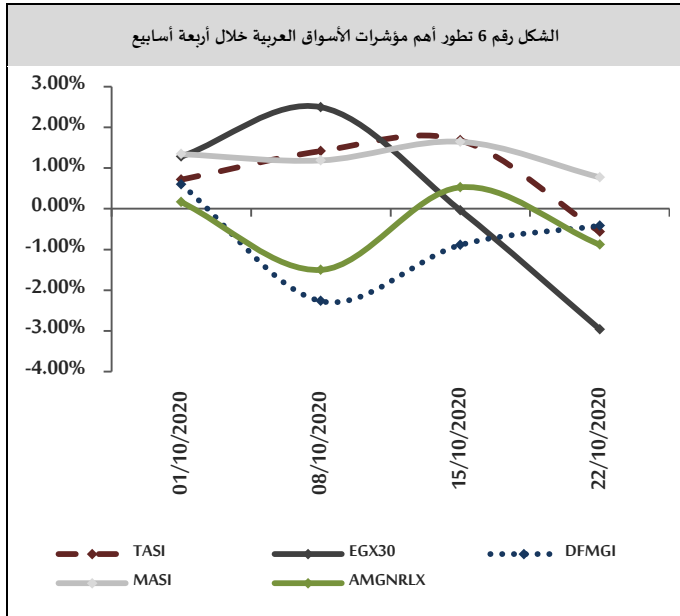
فائدها الأساسية مستوى الصفر باستخدام مشتريات الأصول كأداة لتحسين أداء أسواق السندات (الهند وجنوب إفريقيا والفلبين). ثانياً، كان أحد الأسباب في المصارف المركزية التي تقترب أسعار فائدها الأساسية من "النطاق الأدنى الصفري" (تشيلي وبولندا وهنغاريا) هو اتباع مسار يشبه مسار المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة، حيث استخدمت التيسير الكمي لتخفيف شدة الأوضاع المالية وتقديم دفعة تنشيطية نقدية إضافية، وكذلك لتحقيق أهداف تتعلق بأداء الأسواق والسيولة. ثالثاً، أعلنت بعض المصارف المركزية صراحة أن أحد أهدافها هو تحقيق تخفيف مؤقت لضغوط التمويل التي تعاني منها الحكومة في مواجهة الجائحة (غانا وغواتيمالا وإندونيسيا والفلبين).



هل تؤدي مشتريات الأصول ثمارها؟

بعد قرابة ستة أشهر من تنفيذ التيسير الكمي، يشير التحليل إلى أن هذه المشتريات كان لها أثر إيجابي على الأسواق المالية المحلية. وعلى وجه التحديد، ساعدت مشتريات الأصول التي أجرتها المصارف المركزية في الأسواق الصاعدة على تخفيض عائدات السندات الحكومية دون إحداث انخفاضات مصاحبة

الصناعة، والمصارف، والخدمات، وانخفض المؤشر العام السعودي TASI بنسبة بلغت 0.57% مسجلاً 8,505.18 نقطة بضغط من قطاعات النفط، والخدمات، والصناعة، وانخفض مؤشر سوق دبي المالي DFMGI بنسبة بلغت 0.41% مسجلاً 2,185.55 نقطة بضغط من قطاعات الاستثمار، والنفط، والخدمات.



الأسهم الأمريكية:

انخفضت مؤشرات الأسواق الأمريكية في نهاية تداولاتها الأسبوعية بينما لا يزال المشرعون في واشنطن يجدون صعوبة في الوصول إلى اتفاق بشأن حزمة تحفيزية لتخفيف التداعيات الاقتصادية لآثار جائحة Covid-19، ويشعر المستثمرون أيضاً بقلق إزاء تزايد حالات الإصابة بفيروس Covid-19 في الولايات المتحدة الأمريكية، مسجلة خسائر في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والمالية، والخدمات؛ حيث انخفض مؤشر NASDAQ بنسبة بلغت 1.06% مسجلاً 11,548.28 نقطة، وانخفض مؤشر DJI بنسبة بلغت 0.95% مسجلاً 28,335.57 نقطة، وانخفض مؤشر S&P500 بنسبة بلغت 0.53% مسجلاً 3,465.39 نقطة.

في قيمة العملات المحلية. وقد ساعدت تدريجياً أيضاً على تخفيض الضغط عن الأسواق المحلية.

مجموعة أدوات موسعة للسياسة؛ وفيما بعد الجائحة الحالية، قد تؤدي التجربة الإيجابية لعمليات شراء الأصول إلى تحفيز المزيد من المصارف المركزية في الأسواق الصاعدة على النظر في السياسة النقدية غير التقليدية باعتبارها جزءاً أساسياً من أدوات سياستها، وخاصة إذا كان حيز الحركة المتاح من خلال السياسة التقليدية محدوداً. وقد تكون عمليات شراء الأصول ملائمة لبعض المصارف المركزية، تبعاً لأوضاع السوق التي تواجهها، وقدرتها على تنفيذها بنجاح.

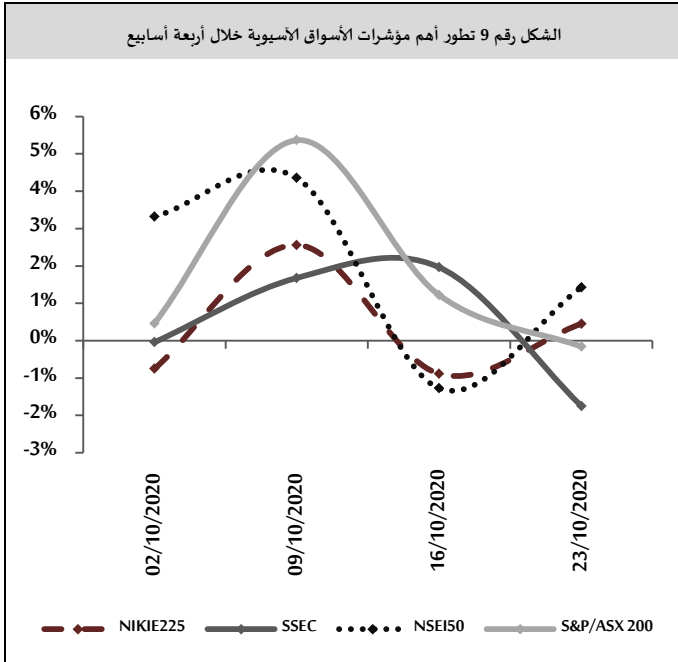
غير أن صناع السياسات ينبغي أن ينظروا في كل من المزايا والتكاليف الكبيرة المحتملة للتيسير الكمي. فإذا استُخدمت عمليات شراء الأصول بانتظام في المستقبل – وخاصة إذا كانت كبيرة ومفتوحة – يمكن أن تنشأ عدة مخاطر: فقد تضعف مصداقية المؤسسات والمصرف المركزي؛ وقد تتكثف ضغوط تدفقات رأس المال الخارجة، وخاصة في البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية الأضعف؛ وقد تنشأ بواعث قلق بين المستثمرين بشأن هيمنة احتياجات المالية العامة. وينبغي تقييم هذه المخاطر قبل أن تشرع المصارف المركزية في تحويل سياساتها وتنفيذ التوجه الجديد.

البورصة العربية:

انخفضت أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذا الأسبوع وسط بيانات سلبية بشأن عدم تحسن الفجوة بين العرض والطلب خلال عام 2020 بفعل حظر الكثير من الأنشطة الاقتصادية، باستثناء المؤشر الرئيس للبورصة المغربية MASI الذي ارتفع بنسبة بلغت 0.77% مسجلاً 10,453.86 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والأغذية، والصناعة، بينما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية EGX30 بنسبة بلغت 2.96% مسجلاً 10,987.43 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والمصارف، والعقارات، وانخفض المؤشر العام الأردني AMGNRLX بنسبة بلغت 0.88% مسجلاً 1,558.28 نقطة بضغط من قطاعات

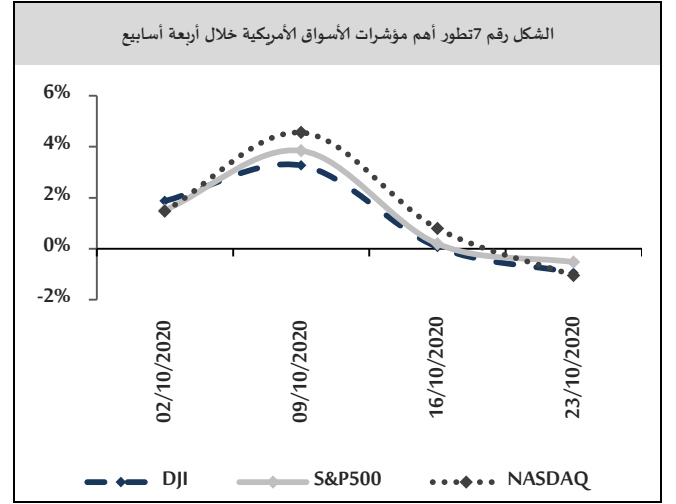
الأسهم الآسيوية:

تباينت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية، متأثرةً ببطء تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة Covid-19 وارتفاع عدد الإصابات عالمياً، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية NSEI50 بنسبة بلغت 1.43% مسجلاً 11,930.35 نقطة بدعم من قطاعات المصارف، والتأمين، والسلع الرأسمالية، وارتفع مؤشر NIKIE225 الياباني بنسبة بلغت 0.45% مسجلاً 23,516.59 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والمالية، والسلع الاستهلاكية، بينما انخفض مؤشر شنغهاي المركب SSEC الصيني بنسبة بلغت 1.75% مسجلاً 3,278.00 نقطة بضغط من قطاعات التكنولوجيا، والمصارف، والخدمات، وانخفض مؤشر S&P/ASX200 الأسترالي بنسبة بلغت 0.16% مسجلاً 6,176.80 نقطة بضغط من قطاعات التعدين، والصناعة، والمالية.



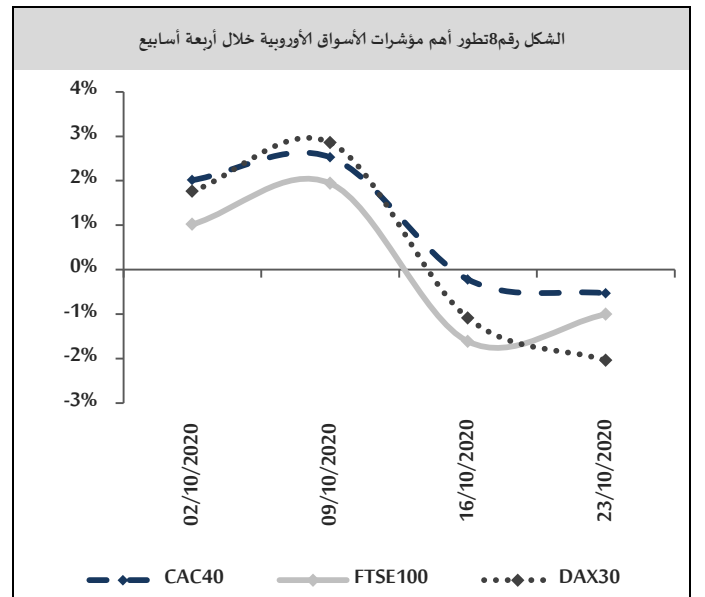
الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر IMOEX بنسبة بلغت 0.61% مسجلاً 2,816.70 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والعقارات، والخدمات.

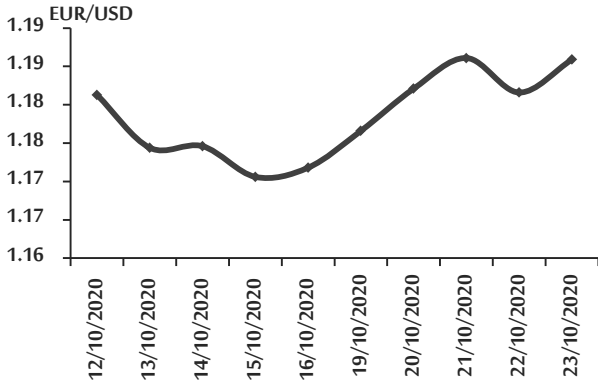


الأسهم الأوروبية:

أغلقت الأسهم الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض بسبب تزايد المخاوف المتعلقة بجائحة Covid-19 في منطقة اليورو وارتفاع أعداد الإصابات لمستويات قياسية في عدد من الدول الأوروبية، تزامناً مع توترات داخلية في فرنسا أثقلت حركة الأسهم الأوروبية، حيث انخفض مؤشر DAX30 الألماني بنسبة بلغت 2.04% مسجلاً 12,645.75 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والتكنولوجيا، والتجزئة، وانخفض مؤشر FTSE100 البريطاني بنسبة بلغت 1% مسجلاً 5,860.28 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتأمين، والصناعة، كما انخفض مؤشر CAC40 الفرنسي بنسبة بلغت 0.53% مسجلاً 4,909.64 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والتجزئة، والنقل.



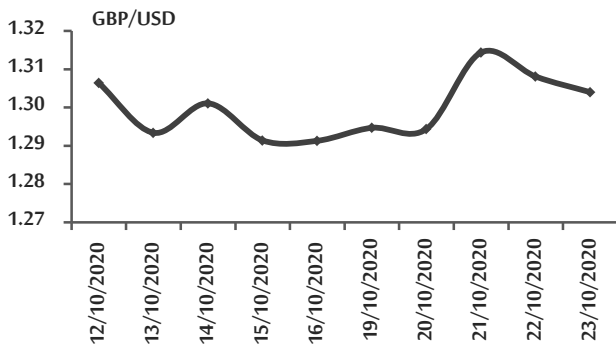
الشكل رقم 11 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين



الجنيه الإسترليني:

ارتفع الجنيه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2947 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.2913 دولار أمريكي للجنيه) في ظل تفاؤل المستثمرين عقب تصريح أحد وزراء الحكومة البريطانية بأن الباب لا يزال مفتوحاً بشأن إمكانية التوصل لاتفاق تجاري مع الجانب الأوروبي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.3144 دولار أمريكي للجنيه في أعقاب صدور بيانات التضخم التي سجلت ارتفاعاً أعلى من التوقعات³، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.3040 دولار أمريكي للجنيه عقب بيانات اقتصادية بريطانية ضعيفة⁴.

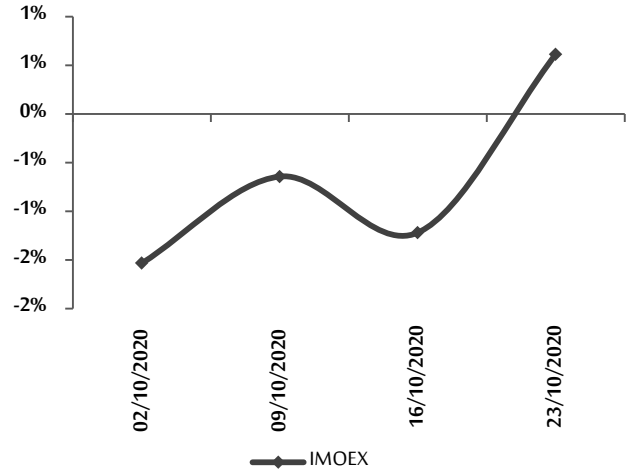
الشكل رقم 12 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين



³ ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة بنسبة 0.5% خلال أيلول من عام 2020، متجاوزاً التوقعات بارتفاع نسبته 0.4%.

⁴ صدور قراءة مؤشر مديري المشتريات الخدمي لشهر تشرين الأول من عام 2020 بمستوى 52.3 نقطة، مقارنةً بمستوى 56.1 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وأدنى من توقعات السوق التي أشارت إلى مستوى 53.4 نقطة.

الشكل رقم 10 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع



أسعار العملات:

اليورو:

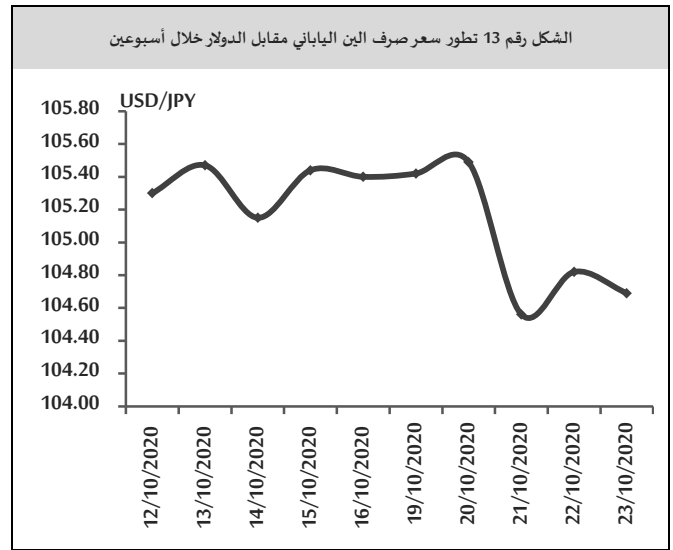
تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.1766 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.1718 دولار أمريكي لليورو) نتيجة إقبال المستثمرين على شراء العملات ذات المخاطر العالية، في ظل المعنويات الإيجابية التي تسيطر على الأسواق، مع تزايد آمال إقرار تحفيز مالي جديد في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الانتخابات الرئاسية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1.1861 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية جيدة¹، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1.1859 دولار أمريكي لليورو عقب بيانات اقتصادية أوروبية ضعيفة².

¹ صدور قراءة مؤشر مديري المشتريات الصناعي في أوروبا لشهر تشرين الأول من عام 2020 بمستوى 54.4 نقطة، مقارنةً بمستوى 53.7 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، بأفضل وتيرة منذ آب من عام 2018، وأفضل من التوقعات التي أشارت إلى 53.0 نقطة.

² صدور قراءة مؤشر مديري المشتريات الخدمي في أوروبا لشهر تشرين الأول من عام 2020 بمستوى 46.2 نقطة، مقارنةً بمستوى 48 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، في ثاني انكماش شهري على التوالي، أسوأ من التوقعات التي أشارت إلى مستوى 47.1 نقطة.

الين:

انخفض الين في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.42 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 105.40 ين للدولار الأمريكي). نتيجة تسجيل مؤشر الميزان التجاري فائضاً أقل من التوقعات¹، بينما ارتفع في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 104.69 ين للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية يابانية جيدة.²

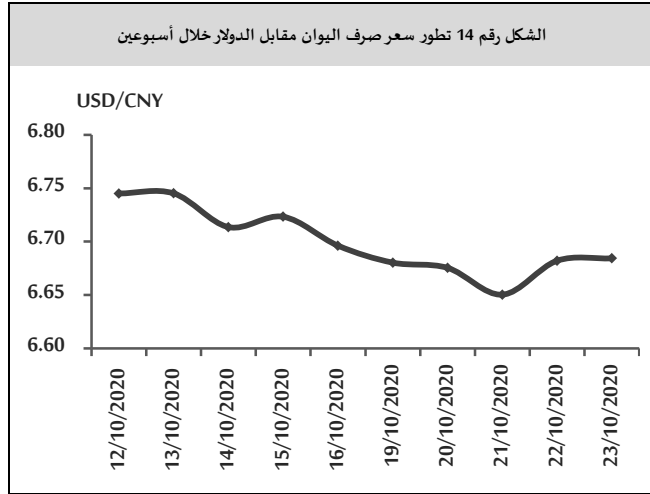


اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.6803 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.6962 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.6503 يوان للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية صينية جيدة³، بينما انخفض في تداولات آخر

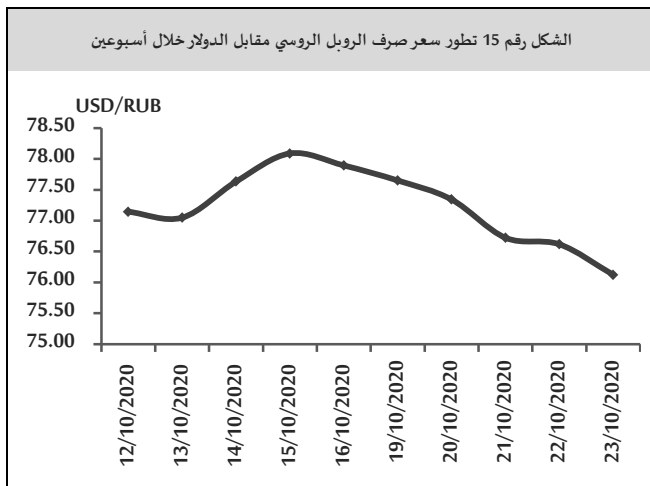
¹ أظهرت قراءة مؤشر الميزان التجاري اتساع الفائض إلى 675 مليار ين في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 248.6 مليار ين في الشهر السابق من العام ذاته، دون التوقعات التي أشارت لفائض 989.8 مليار ين.
² أظهرت القراءة السنوية للصادرات تقلص التراجع إلى 4.9% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بـ 14.8% في القراءة السنوية للشهر السابق من العام ذاته.
³ ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 3.3% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بارتفاع بنسبة 0.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.6843 يوان للدولار الأمريكي عقب بيانات اقتصادية صينية ضعيفة.⁴



الروبل الروسي:

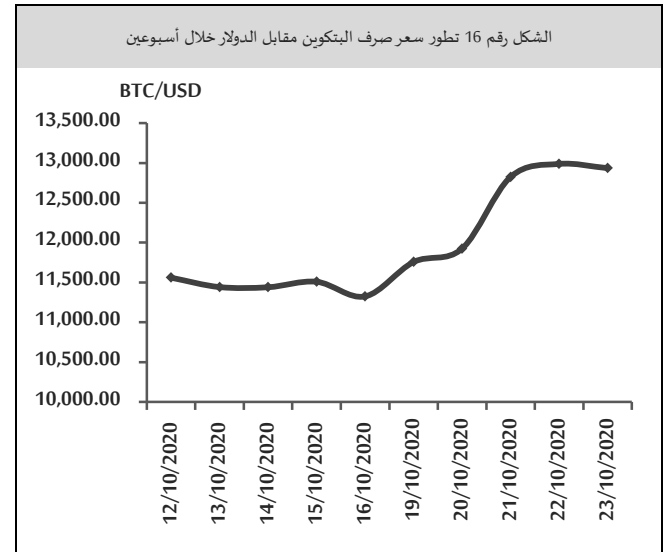
تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 77.6500 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 77.8938 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى خلال شهر بعد ما عزز الرئيس الأمريكي الآمال في إقرار حزمة تحفيز مالي كبيرة، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 76.1235 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أبقى البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الرئيس عند 4.25%.



⁴ سجل الناتج المحلي الإجمالي الصيني نمواً بنسبة 4.9% في الربع السنوي الثالث من عام 2020، مقارنةً بنسبة نمو 3.2% خلال الربع السابق من العام ذاته، ولكن دون التوقعات بتحقيق نمو نسبته 5.5%.

البتكوين:

ارتفعت عملة البتكوين في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 11,757.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت منخفضة في الأسبوع السابق (عند مستوى 11,325.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة) مدعومةً بتراجع الدولار الأمريكي بعد تأثيره سلباً جراء مستجدات مفاوضات حزمة التحفيز الأمريكية؛ إذ دعا الرئيس الأمريكي لزيادة حجم حزمة التحفيز، وتابعت ارتفاعها في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لتغلق عند مستوى 12,935.00 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب عليها كملاذ آمن بعد حالة القلق والترقب في الأسواق من قبل المستثمرين نتيجة ارتفاع فرص فوز المرشح الرئاسي جو بايدن مقابل تراجع فرص فوز الرئيس الحالي وهو ما يدفع المستثمرين إلى حالة القلق لعدم وضوح السياسات التي سيتخذها بايدن في حال فوزه بالمقعد الرئاسي.

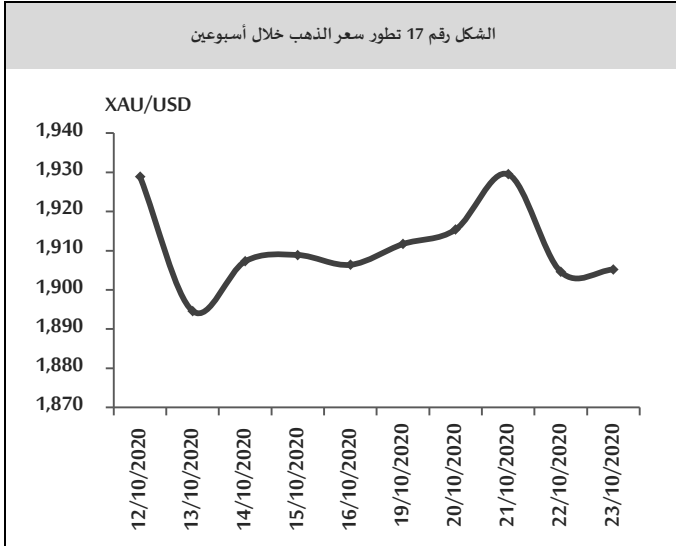


أسعار السلع:

الذهب:

ارتفع الذهب في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,911.70 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,906.40 دولار أمريكي للأونصة) وسط ارتفاع الطلب عليه كملاذ آمن مدعوماً بانخفاض شبيهة المخاطرة لدى المستثمرين في ظل الضبابية التي تسود الأسواق حيال تعافي الاقتصاد العالمي والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع

مسجلاً 1,929.50 دولار أمريكي للأونصة وسط انخفاض الدولار الأمريكي وذلك في ظل استمرار عدم اليقين حيال حزمة التحفيز المالي الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,905.20 دولار أمريكي للأونصة وسط صدور بيانات اقتصادية إيجابية في الولايات المتحدة الأمريكية¹.



النفط:

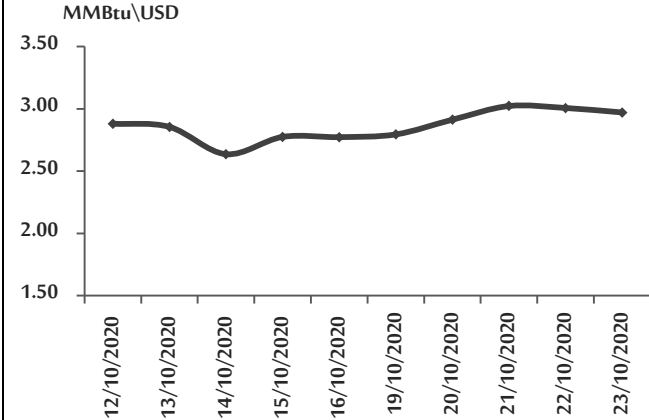
تابع النفط انخفاضه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 42.62 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 42.93 دولار أمريكي للبرميل) يأتي هذا التراجع بعدما أظهرت بيانات أولية في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة غير متوقعة في المخزونات التجارية²، وتابع انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 41.73 دولار أمريكي للبرميل وذلك وسط تراجع الدولار الأمريكي وارتفاع عدد حفارات التنقيب عن الخام في الولايات المتحدة الأمريكية³.

¹ أعلنت وزارة العمل الأمريكية أن عدد طلبات إعانة البطالة الأولية انخفض بنحو 55 ألف طلب إلى 787 ألف طلب في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول لعام 2020، وهو المستوى الأدنى منذ شهر آذار من عام 2020.

² أعلن معهد البترول الأمريكي زيادة المخزونات التجارية في البلاد بحوالي 0.5 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 16 تشرين الأول من عام 2020، في ثاني زيادة أسبوعية في غضون الثلاثة أسابيع الأخيرة، على خلاف توقعات الخبراء بانخفاض بنحو 1.9 مليون برميل.

³ ارتفع عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ستة حفارات لتصل إلى 211 حفاراً في الأسبوع الثالث من شهر تشرين الأول لعام 2020، وهو خامس ارتفاع أسبوعي على التوالي.

الشكل رقم 19 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

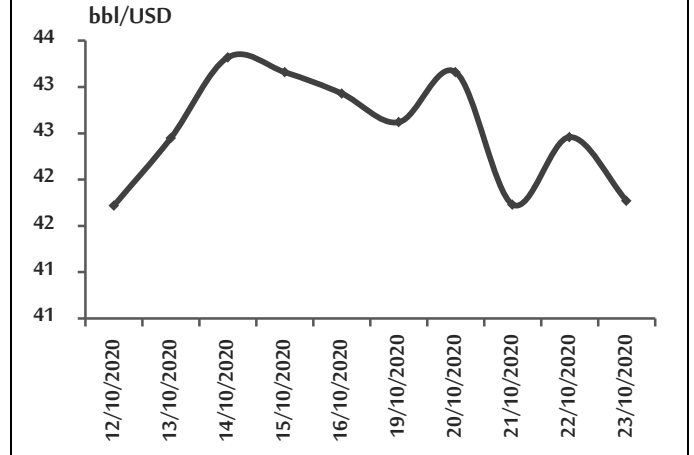


أوراق عمل بحثية:

البنك الدولي: تأثير الأحداث السلبية الرئيسية في الإنتاجية:² واجه الاقتصاد العالمي منذ عام 2000، ثلاثة تباطؤات رئيسية في النمو، أحدثها وأبرزها تفشي جائحة Covid-19 وبُنفس الوقت، تعرضت عدة بلدان للكوارث الطبيعية والحروب والأزمات المالية، والتي يمكن أن تؤدي جميعها إلى ضرر طويل الأمد في الإنتاجية، حيث تقدم هذه الدراسة تحليل شامل لتأثيرات الأحداث السلبية في الإنتاجية الكلية ومدى تأثيرها في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية وتستكشف القنوات التي يتم من خلالها تقويض الإنتاجية، والدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات في التخفيف من هذه الآثار السلبية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة؛ أولاً: تميل الحروب إلى إلحاق ضرر كبير بالإنتاجية، حيث تدمر رأس المال المادي وتعطل الإنتاج والتجارة إضافةً إلى الخسائر البشرية. وتشير التقديرات إلى أن الحروب الداخلية والخارجية أدت إلى خفض إنتاجية العمالة بعد ثلاث سنوات بنحو (6%-12%)، حيث إن التأثير المقدر للكوارث الطبيعية في الإنتاجية الكلية أصغر، لكن مثل هذه الأحداث هي الأكثر تواتراً وبالتالي فهي عائق كبير أمام الإنتاجية. وتختلف الآثار السلبية للكوارث الطبيعية حسب النوع وأيضاً عبر البلدان، مع كون البلدان منخفضة الدخل معرضة للخطر بصورة خاصة، حيث كانت هناك آثار

بينما ارتفع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 41.77 دولار أمريكي بفضل تصريحات الرئيس الروسي حول تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية على حسب حاجة السوق.

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين



الغاز الطبيعي

تابع الغاز الطبيعي ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.795 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية¹ بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.773 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة توسع الاشتباكات العسكرية في منطقة القوقاز مما زاد المخاوف بشأن أمن خطوط نقل أنابيب الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى الأسواق العالمية، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 3.023 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة ارتفاع العقود الآجلة للغاز الطبيعي، بينما انخفض في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 2.971 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية نتيجة انخفاض العقود الآجلة للغاز الطبيعي.

¹ عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون BTU1000، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصاراً لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون بالتعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميغا جول.

² WBG, Implications of Major Adverse Events on Productivity, N.9411, Sep, 2020.

سلبية مهمة على الفقر. كما أن الإنتاجية معرضة بشدة للضغوط المالية، سيما عندما تكون مصحوبة بتراكم سريع للديون الحكومية. ثانياً؛ من المحتمل أن يكون لوباء Covid-19 تأثير أسوأ بكثير في الإنتاجية من معظم الكوارث الطبيعية السابقة بسبب انتشاره العالمي والاضطرابات واسعة النطاق في الإنتاج والنقل، والتدابير غير المسبقة للسيطرة عليه، والتغيرات في سلوك المستهلك. وإذا لم يتم التعامل مع الآثار السلبية للكوارث على الإنتاجية بصورة صحيحة، فيمكن أن تؤدي إلى زيادة التفاوت بين بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية وبين الاقتصادات المتقدمة من ناحية تكنولوجيا الإنتاج، وقد تؤدي المكاسب التي تحققت بصعوبة في الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من الصراع وذات الاقتصادات الهشة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الأخرى كونها تُعد أدوات مهمة لمواجهة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية والأزمات المالية والحروب. وهناك ما يبرر هذه السياسات لتحسين حماية المناطق المعرضة للخطر والسكان من الأخطار الطبيعية. ومن جانب آخر، يمكن أن تساعد الأطر التنظيمية المعززة في تقليل احتمالية حدوث أزمات مالية، فضلاً عن التخفيف من أضرارها. كما يمكن للمناخ المؤسسي والتجاري المناسب، بما في ذلك الحوكمة الرشيدة، أن يخفف من الآثار الأولية للأحداث السلبية، ويزيد من وتيرة الانتعاش الاقتصادي. في حين أن الحيز المالي والحوكمة يتيح بدء جهود إعادة الإعمار، بعد وقوع كارثة طبيعية أو نزاع مسلح، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة إضافةً إلى المساعدة في منع الأزمات المالية.

صندوق النقد الدولي؛ المكسيك بحاجة إلى تطور مالي، الاستجابة لـ Covid-19 وما بعده:¹

كانت استجابة المكسيك المالية للوباء متواضعة مقارنة بأقرانها، مما يعكس رغبة السلطات في عدم إصدار ديون

¹ IMF, Mexico Needs a Fiscal Twist: Response to Covid-19 and Beyond, N.20/215, Oct, 2020.

جديدة للإنفاق. ومع ذلك، فإن هذا النهج يخاطر بحدوث ركود أكثر حدة وإضعاف الانتعاش الاقتصادي، مع المزيد من التكاليف في المستقبل. وتبحث هذه الدراسة في الاستراتيجية البديلة لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم مالي أقوى للأفراد على المدى القصير والحد من الضرر الاقتصادي الناجم عن الوباء على المدى المتوسط. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ تحتاج المكسيك إلى احتواء الوباء، وتخفيف آثاره الاقتصادية، وتسهيل التعافي السريع، وإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية على المدى المتوسط، حيث أن السياسة المالية هي رافعة مهمة لتحقيق هذه الأهداف، وهناك حاجة إلى الموارد المالية على المدى القريب لاستيعاب الإنفاق الإضافي على الرعاية الصحية وخدمات الطوارئ وكذلك لحماية الأشخاص والشركات القابلة للاستمرار. على المدى القريب، ويُقدر الدعم المالي المطلوب في الإنفاق الصحي، وشبكات الأمان الاجتماعي، ودعم الأجور، والاستثمار العام بحوالي (2.5%-3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً؛ بالنظر إلى أنه من المتوقع ازدياد الإنفاق الاجتماعي بمرور الوقت وأن ضغوط الإنفاق الأخرى آخذة في الظهور في المكسيك (بما في ذلك الحاجة إلى زيادة الاستثمار العام)، فإن زيادة الإيرادات من مستوياتها الحالية المنخفضة بصورة استثنائية أمر لا غنى عنه لتمويلها على نحو مستدام. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الإيرادات إلى خلق حيز مالي لاستجابة أقوى لفيروس Covid-19 على المدى القريب. ثالثاً؛ لا بد من إصلاح ضريبي بنسبة لا تقل عن 3% من إجمالي الناتج المحلي، ويتركز حول السياسات والإجراءات الإدارية التي من شأنها تحسين أداء ضريبة القيمة المضافة، ترشيد نفقات ضريبة الدخل غير الفعالة، وتوسيع شريحة ضريبة الدخل الشخصية الأعلى. ويجب أن يقترن هذا الإصلاح بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وأخيراً؛ أكدت الدراسة أن حزمة "التحول المالي" المقترحة ستزيد الإنتاج بصورة كبيرة على المدى المتوسط وتضع الدين العام على مسار تنافلي ثابت، كما أن الكفاءة الأعلى للاستثمار من شأنها

تعزيز هذه التأثيرات. وبينما تركز الدراسة على السياسات المالية، فإن المواقف الداعمة في السياسات النقدية وغيرها من السياسات ستكون مطلوبة لتحقيق انتعاش اقتصادي دائم.

اقتصاد الأسبوع

زمبابوي¹: اقتصاد يعاني تضخم مفرط
بلد غير ساحلي في جنوب قارة أفريقيا، بين جمهورية جنوب أفريقيا وزامبيا، تبلغ مساحتها 391 ألف كم²، وعدد سكانها نحو 14.44 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في زمبابوي 21.44 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 24.31 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.02% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 65.8% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 22.2%، ثم الانتاج الزراعي بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد زمبابوي انكماشاً بمعدل 6.5% على أساس سنوي في عام 2019، بعد نموه بمعدل 4% في العام السابق، وهو أول انكماش اقتصادي منذ عام 2008، نتيجة تراجع كل من: الزراعة (-18%)، البناء (-14%)، التعدين (-11.9%) والصناعة التحويلية (-5.9%).

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في زمبابوي إلى 660% في شهر أيلول من عام 2020، مقارنةً بمعدل 761% في الشهر السابق من العام ذاته، حيث استعاد الدولار زمبابوي بعض مكاسبه مؤخراً على خلفية استقرار سوق الصرف الأجنبي، وعلى أساس شهري: ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في زمبابوي بمعدل 3.83% في شهر أيلول من عام 2020، بعد ارتفاعه بمعدل 8.5% في الشهر السابق من العام ذاته.

¹ لا يتوفر أي تصنيف ائتماني لزمبابوي وفق وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة عالمياً.

معدل البطالة:

استقر معدل البطالة عند مستوى 4.9% في عام 2019، دون تغيير عن العام السابق.

الفائض التجاري:

سجلت زمبابوي فائضاً في الميزان التجاري قدره نحو 70.3 مليون دولار أمريكي في شهر كانون الأول من العام 2019، مقارنةً بفائض قدره 44 مليون دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث ارتفعت الصادرات بمعدل 2.92% لتبلغ 489.1 مليون دولار أمريكي، وانخفضت الواردات بمعدل 2.9% لتبلغ نحو 418.8 مليون دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

بلغت احتياطيات النقد الأجنبي في زمبابوي 432 مليون دولار أمريكي في عام 2017، مقارنةً بـ 407 مليون دولار أمريكي في العام السابق.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في زمبابوي ليلبلغ نحو 14.32 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 13.13 مليار دولار أمريكي في العام السابق، وسجلت الديون الحكومية معدل 53.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2018.

بيئة الأعمال:

تحتل زمبابوي المرتبة 140 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 127 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

الميزان التجاري			سعر الفائدة	معدل البطالة	التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		البلد
Latest			latest	latest	سنوي	شهري	سنوي	ربعي	
Aug	مليار دولار أمريكي	-67.1	%0.25 Sep	%7.9 Sep	% 1.4 Sep	% 0.2 Sep	%-9 Q2	% -31.4 Q2	الولايات المتحدة الأمريكية
Aug	مليار يورو	14.7	%0 Sep	%8.1 Aug	%-0.3 Sep	% 0.1 Sep	%- 14.7 Q2	%- 11.8 Q2	منطقة اليورو
Aug	مليار جنيه استرليني	1.4	%0.1 Sep	%4.5 Aug	%0.5 Sep	% 0.4 Sep	%-21.5 Q2	%-19.8 Q2	المملكة المتحدة
Aug	مليار دولار أمريكي	3.72	%4.25 Sep	%6.3 Sep	%3.7 Sep	% -0.1 Sep	%-8 Q2	%0.3 Q4	روسيا
Sep	مليار دولار أمريكي	37	%3.85 Aug	%5.4 Sep	%1.7 Sep	%0.2 Sep	%4.9 Q3	%2.7 Q3	الصين
Sep	مليار ين ياباني	675	%-0.1 Sep	%3.0 Aug	%0 Sep	%- 0.1 Sep	%-9.9 Q2	%-7.9Q2	اليابان
Aug	مليار دولار أمريكي	-6.28	%10.25 Sep	%13.4 Jul	%11.75 Sep	%0.97 Sep	%-9.9 Q2	% -11 Q2	تركيا
Sep	مليار دولار أمريكي	-2.72	%4 Oct	%6.7 Sep	%7.34 Sep	% 1.16 Sep	%-23.9 Q2	%-25.20 Q2	الهند
Aug	مليار دولار أسترالي	2.6	%0.25 Oct	%6.9 Sep	%-0.3 Q2	%-1.9 Q2	%-6.3 Q2	%-7 Q2	أستراليا
Aug	مليار دولار أمريكي	-3	%8.75 Sep	%9.6 Q2	%3.7 Sep	%0.3 Sep	%5 Q1	%5.6 Q4	مصر
Jul	مليار دولار أمريكي	-0.81	%2.5 Mar	%23 Q2	% 0.1 Sep	%0.3 Sep	%-3.6 Q2	%1.3 Q1	الأردن
Aug	مليار دولار أمريكي	-0.52	%4.53 Mar	%6.2 2019	120.03 % Aug	%3.61 Aug	%-5Q2 2019	%-4 Q1 2019	لبنان